

مرحلة جديدة

أفضى الانتصار الصهيوني، أو بصورة أدق المشروع الاستعماري الغربي عام ١٩٤٨، إلى ثنائية متناقضة، فمن جهة انبثقت «دولة إسرائيل» دون رسم حدودها، فحدودها حيث يقف جيشها، ومن جهة أخرى تطهير عرقي و كارثة حلت بالفلسطينيين لم تنفك آثارها تتعمق لهذا اليوم. فقد انتهت الجولة الأولى من الصراع بفوز الحركة الصهيونية التي نذرت نفسها لإقامة كيان يهودي في فلسطين يكون قاعدة متقدمة للمخططات الغربية، يتولى مهمة وظيفية إمبريالية لا لبس فيها. وجاء الثمن غاليا ومفجعا نتيجة تجاهل الأصوات الثقافية الفلسطينية في بدايات القرن العشرين التي حذرت من الهجرة اليهودية وبيع الأرض وعدم إصدار المجلس النيابي العثماني في استنبول ما يكفي من قوانين لقطع الطريق على هذه العملية المنظمة، وتحققت الطبعة الأسوأ، لوعده وزير الخارجية البريطاني آرثر بلפור في تشرين ثان/ ١٩١٧ لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين معززا بموجات متلاحقة من المهاجرين اليهود الذين نظموا صفوفهم على أسس رأسمالية: صناعة، تعليم، إدارة، والانتقال من حرس المستعمرات إلى جيش الهاجاناة، وعلى الدوام بتسهيلات وخبرات بريطانية. وفيما كانت حكومة لندن تكيل الوعود للشريف حسين بأن ثورته على الأتراك ستكافأ بدولة عربية وقعت في السر عام ١٩١٦ اتفاق سايكس - بيكولاقتسام الوطن العربي بين فرنسا وبريطانيا.

لقد قاوم الفلسطينيون وهم الذين يتعرضون لسياسات البريطانية وتنامي الوجود اليهودي الاستعماري على أرضهم، وتوجت احتجاجاتهم وتظاهراتهم بولادة الحركة القسامية في الثلاثينات ومحاولة إقامة قاعدة عسكرية في ريف جنين، لكن القسام سقط في مواجهة مع القوات البريطانية عام ١٩٣٥ ليشكل أتباعه عنصراً محركاً لثورة ٣٦ التي ابتدأت بإضراب جماهيري عام استمر ستة أشهر، وامتدت قواعدها لتسيطر على معظم فلسطين، غير أن التجاوزات والإخلالات البنيوية والتنازعات السياسية بين الأوساط الشعبية من المثقفين الراديكاليين والعمال والفلاحين وبين الأعيان وقيادات العوائل التقليدية، من جهة، والتنافس بين الحسينية والنشاشيبية كما بين النافذين في العوائل الاقطاعية، إضافة لنداء الحكومات العربية (اخلدوا إلى السكينة)، والبطش الدموي والعصا الغليظة لقوات الاحتلال البريطاني التي قتلت أكثر من (٥ آلاف فلسطيني وجرح